في ورشة تقييم ظاهرة الفقر وأثارها في اليمن

عدد من المشاركين للصحيفة:

البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية يؤكد على الحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل للشباب

الورشة استندت إلى احصاءات وبيانات دقيقة ومضامين جوهرية لمكافحة الفقر

انعقدت بعدن ورشة عمل لتقييم وتحليل ظاهرة الفقر في اليمن التي نظمها البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبمشاركة المديري التنفيذيين والمختصين في القطاعات الخدمية المختلفة بالإضافة إلى قطاع المرأة وعدد من الباحثين والأكاديميين بجامعة عدن والجهات المعنية ذات العلاقة.

وبهذه المناسبة ناقش المشاركون التقرير الخاص بتقييم حالة الفقر باليمن ومستوى تطور الظاهرة.

الصحيفة التقت بعدد من الشخصيات المشاركة لمعرفة محاور النقاش وآراءهم عن كثب..

لقاءات/ وداد شبيلي – تصوير/ محمد عوض

الأخ سمير عبدالرزاق مدير التخطيط والتعاون الدولي في عدن:

ان التقرير المقدم حول تحليل الفقر في اليمن مابين ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ويقوم بتقييم تطور ظاهرة الفقر بين عامي ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م العامين الذي تم فيها تنفيذ خلال مسح ميزانية الأسرة خلال هذه العامين وخرج هذا التقرير إلى ثلاث أهداف: الهدف الأول هو تقديم اثر النمو والإصلاحات على الفقراء وبشكل كامل والهدف الثاني هو تحديد طرق أفضل لاستهداف الفقراء المعرضين للأخطار في اليمن والهدف الثالث تقييم نظام الرقابة على تطوير ظاهرة الفقر بالإضافة إلى تفحص آثار تنفيذ آثار سياسة أخرى شبيهة على ظاهرة الفقر مثل إصلاح أسعار المشتقات النفطية والبرامج للحمايات الاجتماعية لعام ١٩٩٨–٢٠٠٦م ونحن اليوم من خلال تلمسنا من للإصلاحات القائمة الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر قد التمسنا ان هناك انخفاض ومعدل الفقر بنسبة ٨٪ والانخفاض هو في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية.

والنسبة ليست كبيرة وهي نتيجة لازدياد الكثافة السكانية في السنوات الأخيرة في تنامي كبير.

البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية يتضمن محور أساسي يستهدف الحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل لشباب بالإضافة إلى تعزيز برامج شبكة الأمان الهادفة إلى توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

وأضاف ان مدينة عدن لا تشكل المدينة الأكثر فقراً وأنها أفضل من المحافظات الأخرى.

المقترحات التي يجب ان تخرج بها ورشة النقاش لتحليل التقرير سيتم وضع خطط وبرامج اصلاحات من أجل الاستفادة من كيفية معالجة الفقر بالمحافظة ووضع آلية معينة وتم إقامة العديد من الورشات في نفس المجال منها في شبوه وصنعاء وأبين وعدن.

الدكتور فضل الربيعي مدير عام مديرية دار سعد رئيس مجلس مدن للدراسات الراي العام:

يسعدني ان نشارك في هذه الورشة الخاصة بمناقشة التقرير المقدم للبنك الدولي حول تقييم ظاهرة الفقر والتقرير شمل على البيانات الدقيقة لتغيير هذه الظاهرة استنادا إلى المسوحات التي تمت خلال عام ٢٠٠٥م بالمقارنة مع المسوحات التي تمت في عام ١٩٩٨م وبين التقرير تلك الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية وبرامج الأمم المتحدة الداعمة التي تحاول التقليل من هذه الظاهرة والحد منها تمثل ذلك في مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والجهود الحكومية التي تبذل في هذا الاتجاه ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، اعتقد ان ظاهرة الفقر هي ظاهرة عامة في كل الأوطان والفقر موجود في أغلب البلدان.

ومناقشة هذه الظاهرة هي جديرة باهتمام كل المعنيين مثل المتخصصين والقائمين على إدارة المتجمعات المحلية ولاسيما إذا اتضح لهم محددات الفقر وبالتالي البحث بعمق عن الأسباب إذا ما تمكنوا من معرفة الأسباب ستساعد على وضع الاستراتيجيات الحادة من الفقر.

واعتقد ان النقطة الرئيسية لا تتعلق بوضع المهدئات التي تتمثل بالإعانات من صندوق الرعاية الاجتماعية التي تقدم المساعدات أو الجمعيات أو المنظمات

بل تقدير الهدف الرئيسي للحد من هذه الظاهرة وتتمثل في بعدها الثقافي لان الفقر ليس عيبا وان لانجعل من تلك المساعدات تعزز وتخلق ثقافة نحو الفقر، وهذه المشاريع تحاول امتصاص العمالة وخلق فرص عمل للشباب والوسيلة التي ممكن نعالج فيها الفقر وتشجيع المبادرة الذاتية ومساعدة هؤلاء الشباب والاسر الفقيرة فتح أفق نحو تنمية قدراتهم والاستفادة من امكانياتهم وترشيد النفقات خلال الجوانب الاستهلاكية غير الضرورية ستعزز باتجاه آخر في الحد من الفقر.

وحول مديرية دار سعد تعتبر مديرية ساخنة في كل الاتجاهات نسبة الفقر فيها ٥٨٪ الى ٦٥٪ من محافظة عدن وخاصة ان هذه المديرية موجودة على الاطراف على هامش المدينة ونزوح القادمين من المناطق الريفية التي اكتظت بكثير من الاسر الفقيرة ونتمنى ان تعطى اهمية خاصة التي تحتاج الى الكثير من الخدمات منها إعادة تشييد احياء المدينة والخدمات وتحسين مخرجات التعليم وتحسين المخرجات الصحية ستساعد الى حد كبير في الحد من ظاهرة الفقر.

مستوى الفقر في محافظة عدن انخفض نتيجة جهود المؤسسات التي تساهم للحد من الفقر

محمود عبده ثابت باحث اقتصادي في وزارة التخطيط والتنمية :

الورشة تطرقت الى قضايا جوهرية لمكافحة الفقر فهي استندت الى احصائيات وبيانات قائمة على مسح الاسرة وهناك اختلاف في البيانات التي تقدمها وزارة التخطيط والتي لديها ادارة ومشروع متخصص لمراقبة الفقر بشكل عام ان الورشة تضع ملامح اساسية للفقر القائم باليمن وكيفية معالجته مستقبلا وهذا سيتم من خلال تكاتف الجهود من الدولة والجهات المانحة في الخارج مثل البنك الدولي وجهات التمويل الاخرى لمساعدة الدولة للحد من الفقر على المدى البعيد.

وفي الظروف الحالية الاقتصادية لليمن لايمكن ان تستطيع ان تواجه هذه المشكلة لانها مشكلة متفاقمة وتتراكم يوما عن يوم نتيجة لزيادة عدد العاطلين في البلاد وعدم انخفاض النمو الناتج المحلي الاجمالي من عام لآخر ونحن نعلم ان الدولة لديها سياسات لمحاربة الفقر ولكن هناك صعوبات في تنفيذها نتيجة شحة الامكانيات والموارد في البلاد وطبعا هذا يتطلب حلول جذرية اساسية تقوم اساسا على وجود استثمارات ضخمة تساعد على حل جزء كبير او جزء نسبي من القوى العاملة الموجودة المتراكمة في البلاد وسواء كانت من القوى العاملة الناتجة عن تدفق المستويات التعليمية الثانوي والمعاهد والجامعات او الناس الذين صنعهم الوضع السياسي في البلاد منهم الذين خصخت مرافقهم والمنشآت التي تم ايقافها وهذا ادى الى تفاقم نسبة البطالة سنويا وساهم في زيادة الفقر بالاضافة الى ان الحلول الموجودة هي حلول نسبية ولاتقدر على تجاوز النسبة المعينة من مكافحة الفقر.

وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ويعتمد اساسا على ما يسمى دخل ميزانية الاسرة لسنة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م وتم قياس الفقر المادي بمعنى هل يستطيع الفرد الايفاء باحتياجاته الاساسية الغذائية وغير الغذائية اذا لم يستطع انفاقه تغطية هذا الاحتياجات سنعتبر هذا الشخص فلقير واذا استطاع ان يغطيها فهو غير فقير وبالتالي رصدنا هذه الظاهرة بهذا التعريف، وتقويم من هم الفقراء ونسبتهم وخصائصهم وكيف اتت سياسات الاصلاح الاقتصادي، هل ادت الى تزايد الفقر او تناقصه وتوزيعه بين المحافظات والمديريات.

وتقويمي لمستوى الفقر في اليمن كان في الفترة من عام ١٩٩٨م الى ٢٠٠٥م وهي الفترة التي رصدها التقرير انخفض الفقر بشكل عام في اليمن ولكن الانخفاض كان ملحوظا جدا في الحضر ومرتفع في الريف واختلفت المحافظات واداتها وبشكل عام هذا الاتجاه موجود وبالنسبة لمحافظة عدن انخفض فيه مستوى الفقر وخاصة انها مدينة حضرية بالتدريج وذلك للجهود التنموية والجهات والمؤسسات التي تساعد في الحد من الفقر.

والتقرير رصد التغير من سنة ٩٨م الى ٢٠٠٥م لاستخدام افضل المنهجيات المعروفة وهذا التقرير يقوم الفقر على مستوى المحافظات وعلى مستوى المديريات من حضر وريف وهذا يحدث لاول مرة في اليمن.

السيد / سرينفياسان ثيروماليئي
خبير اقتصادي اول لليمن في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من البنك الدولي:

اكد ان البنك اللدولي يقوم الفقر للحد منه وموضحا ان المرحلة الاولى هي تحليل الظاهرة والمرحلة الثانية ستتركز حول محاربة الفقر وخاصة في المناطق الريفية عبر استراتيجية التنمية الريفية لتكون هذه الاستراتيجية تخدم المجتمع وتساهم في التخلص من الفقر في الريف.

وهذه الاستراتيجية نستطيع من خلالها مواجهة الظروف الاقتصادية في اليمن وكذلك الاستفادة في المستقبل من هذه التجارب.

الاستاذة هبة الليثي استاذة احصاء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة وخبيرة الامم المتحدة:

قمنا بتحليل احصائي للبيانات الموجوة في تقرير تقويم الفقر في اليمن ويعتبر التقرير هو جهد تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدلوي

خبير اقتصادي دولي:

المرحلة الثانية ستركز على محاربة الفقر في المناطق الريفية

مدير عام مركز التدريب والتصنيع التابع للمؤسسة العامة للكهرباء :

تراجع حاد في مستوى أداء المركز منذ إدخال عملية التصنيع فيه

صنعاء/ سبأ:

يشهد مركز التدريب والتصنيع التابع للمؤسسة العامة للكهرباء تراجعا مستمرا في مستوى ادائه وخاصة في جانب التصنيع حيث شهدت نسب مخرجات الإنتاج خلال السنوات الماضية تراجعا حادا مثل فيها عام 2006م الاسوء من حيث مستويات التراجع منذ إدخال عملية التصنيع في المركز مطلع 2000م .

وبحسب بيانات مخرجات ورش الإنتاج التابعة للمركز خلال العام الماضي فقد تجاوزت نسبه الانخفاض الـ60 في المائة لتصل إلى 12 ألف قطعة مقارنه بـ26 ألف قطعه خلال 2005م وإن كان الأخير قد شهد تراجعا كبيرا مقارنة مع كميات مخرجات الإنتاج خلال عام 2003م التي تجاوزت الـ81 ألف قطعه من مختلف منتجات المركز.

ويعلل مدير عام المركز المهندس احمد الوجيه ذلك التراجع إلى عدة أسباب لكن أهمها كما يقول عدم قدرة المركز على تلبية طلبيات المؤسسة العامة للكهرباء في الوقت المحدد..مرجعاً ذلك إلى عدم تحصيل مستحقاته المالية من المؤسسة مقابل قيمة الطلبيات التي سلمها للمؤسسة في الكثير من الأحيان .

وأوضح الوجيه أن ذلك قد انعكس سلبا على مستوى أداء المركز سواء من حيث التدريب أو التصنيع..مشيراً إلى أن عدم توفر الإمكانات المادية تجعل المركز غير قادر على شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع وهو ما يؤدي إلى عدم تشغيل الأيدي العاملة في ورش الإنتاج والبالغين قرابة 87 عاملا منهم 57 فني يعملون بالاجر اليومي ويتحمل المركز مسؤولية توفير أجورهم .

وأضاف " استمرار الوضع على ما هو عليه يجعل من الصعب على المركز توفير اجور تلك العمالة خاصة بعد أن حملت المؤسسة المركز مسؤولية تغطية نفقاتهم " وأشار إلى ان تحصيل المركز لمستحقاته المالية من المؤسسة سيمكن من تطوير نشاطه وتوسيع عملية الإنتاج الآخذة في التراجع عام بعد عام رغم جودة مخرجات المركز العالية وأسعارها المنافسة مقارنة مع تلك التي تقوم المؤسسة بشرائها من القطاع الخاص. مركز التدريب والتصنيع الذي انشأ عام 1980 م بالتعاون مع شركة كهرباء وغاز فرنسا (آي.دي.إف) يقع على عاتقه تدريب عمال وكوادر المؤسسة العامة للكهرباء في مختلف التخصصات الفنية بما يمكنها من مواجهة التوسع الكبير في مد شبكة الربط الكهربائي في كل محافظات الجمهورية وكذا مساعدتها على تنفيذ الخطط والبرامج التي تسعى لها .

وبحسب مختصي المركز فقد كان هدف الشركة الفرنسية من انشائه هو جعله مركزاً إقليميا تقوم الشركة من خلاله بتدريب كافة العاملين في مجال الكهرباء سواء في اليمن أو دول الجوار وخاصة جيبوتي وأثيوبيا والسودان وارتيريا والصومال إلا ان الشركة بعد إنشائه لأسباب خاصة بها قد سلمته للمؤسسة العامة للكهرباء أنذاك وقد كان له الفضل - كما يروه - في تدريب معظم المهندسين والفنيين التابعين للمؤسسة وبكفاءة عالية نظرا لتوفر كافة وسائل التدريب المتكاملة المختلفة حيث بلغ إجمالي المتدربين منذ عام 2000م وحتى النصف الأول من العام الجاري قرابة 3476 متدربا في مختلف التخصصات سواء الصيانه او التشغيل للمحطات والمحولات والتحكم الكهربائي وغيرها.

ويؤكد الكثير ممن تم اللتقاء بهم فإن المركز ورغم التدهور الحاصل ما يزال يقدم خدمات تدريبية بمستوى عالي وأفضل من مراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص.

وبحسب مدربي المركز الذي يتحدث البعض منهم أكثر من لغة أجنبية فإن وضع المركز قد أصاب معظم العمال والفنيين بالإحباط الشديد بسبب تدني مستوى اهتمام قيادة وزارة الكهرباء والمؤسسة بالمركز خلال الثلاثة الأعوام الماضية .

ونظرا للعوائق والصعوبات التي يعاني منها المركز يبدى الكثير من العاملين في المركز أملهم في عودة المركز إلى ما كان عليه ، مراهنين على زيارة وزير الكهرباء الدكتور مصطفى بهران للمركز وإطلاعه على الوضع عن كثب لأن ما يحتاجه المركز - كما يقولون - هو إدراك أهميته والدور الذي يقوم به والدور الذي يمكن أن يقوم به مستقبلاً في خدمة المؤسسة العامة للكهرباء .

ويعتمد مركز التدريب والتصنيع فيما يتعلق بالتدريب على عدد من قاعات وورش للتدريب المختلفة بالإضافة إلى محطات حية أشبه بمحطة الحسوة البخارية بمحافظة عدن او المحطات العاملة بوقود الديزل حيث يتم فيها تدريب كوادر المؤسسة على مختلف الاعمال التي تدخل في كافة الأمور الداخلة في عمل الكهرباء وفي مختلف الجوانب.

أما الشق الأخر من مكونات المركز فهو التصنيع ويتكون من ثلاث ورش الاولى ورشة الطبلات ويجري فيها إنتاج كافة لوحات التوزيع الكهربائية بمختلف القدرات وصناديق العدادات وطبلات

محولات التيار لكبار المستهلكين وزويا شبكة النوكيا والصفائح الجدارية وطبلونات تحكم للورش والهناجر وصناديق العدادت الالكترونية.

اما الورشة الثانية فهي ورشة الاعمده ويتم فيها تصنيع أعمده الضغط المنخفض بطول من 9 ـ 11متر بالإضافة إلى الاهواك الخاصة بشبكة النوكيا وزويا حديد شد 33 ك.ف والأبراج الحديدية الخاصة بتركيب محولات التوزيع وغيرها..

أما الورشة الثالثة فهي ورشة صيانة المحولات الكهربائية المختلفة القدرة والمكونة من وحدة للاختبار والفحص ووحدة لإعادة لف المحولات وأخرى للتجفيف والتمحيص وتركيب الدائرة المغناطيسية وكذا وحدة لطلاء وسمكرة المحولات بعد صيانتها ووحدة مختصة بفلترة وتنقية الزيوت ووحدة السرويس والسمكرة لأجسام المحولات الخارجية.